

ملف المناصرة

ماهينور المصري

Mahienour El-Masry

خارج الاحتجاز مصر

ماهينور المصري محامية تنظّم الاحتجاجات وتجمع التبرعات لدفع كفالات السجناء السياسيين. اعتُقلت أمام مقر النيابة عام 2019، وأمضت 22 شهرًا في الحبس الاحتياطي باتهامات بالانضمام إلى جماعة غير قانونية.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-EG-2026-032

01

القضية في دقيقة

ماهينور المصري محامية تنظّم الاحتجاجات وتجمع التبرعات لدفع كفالات السجناء السياسيين. اعتُقلت أمام مقر النيابة عام 2019، وأمضت 22 شهرًا في الحبس الاحتياطي باتهامات بالانضمام إلى جماعة غير قانونية.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
تاريخ القبض	**23 أبريل/نيسان 2024**
الدولة	**مصر**
التهم	**الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون (القضية رقم 488 لسنة 2019)** **الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون (القضية رقم 855 لسنة 2020)** **الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون (القضية رقم 1567 لسنة 2024)** **نشر أخبار كاذبة (القضية رقم 6322 لسنة 2025)**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 إلغاء الحكم وإسقاط أي تهم ما زالت مسجلة ضد ماهينور المصري بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

02 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي قيود متبقية على السفر أو المال أو العمل تخص ماهينور المصري بسبب هذه القضية.

03 ضمان قدرة ماهينور المصري على استئناف هذا العمل دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

04 تقديم إنصاف فعّال عن فترة الحرمان من الحرية السابقة.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/mahienour-el-masry/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
الحرمان من الدفاع القانوني	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)
الإخفاء القسري	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
الحبس الاحتياطي المطوّل	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)

03

مسار القضية

2014

إدانة
الحكم عليها بموجب قانون التظاهر
صدر بحقها حكم بالسجن سنتين وغرامة 50 ألف جنيه بموجب قانون التظاهر بسبب احتجاج أمام إعادة محاكمة رجال الشرطة المتهمين بقتل خالد سعيد، وسُجنت.

20 يوليو/تموز 2014

الطعن: تخفيف العقوبة
تخفيف الحكم إلى ستة أشهر في الاستئناف
خففت محكمة الاستئناف حكمها بموجب قانون التظاهر إلى ستة أشهر.

21 سبتمبر/أيلول 2014

إفراج
الإفراج عنها بعد قبول محكمة الاستئناف طعنها
أُفرج عنها بعد أن قبلت محكمة استئناف الإسكندرية طعنها.

31 مايو/أيار 2015

إدانة
الحكم بسجنها 15 شهرًا في قضية قسم الرمل
قضت محكمة جنح مستأنف الرمل بسجنها سنة وثلاثة أشهر بسبب زيارة لقسم شرطة الرمل في مارس/آذار 2013 رافقت فيها محامين لمساعدة ناشطين محتجزين، وسُجنت.

13 أغسطس/آب 2016

إفراج
الإفراج عنها بعد قضاء حكم 15 شهرًا
أُفرج عنها بعد قضاء حكمها بالسجن 15 شهرًا.

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

اعتقال
احتجازها بسبب احتجاج تيران وصنافير
احتُجزت بسبب احتجاج عام 2017 على نقل جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية.

30 ديسمبر/كانون الأول 2017

إدانة
الحكم بسجنها سنتين
قضت محكمة جنح بالإسكندرية بسجنها سنتين.

13 يناير/كانون الثاني 2018

براءة
تبرئتها في الاستئناف
برّأتها محكمة جنح مستأنف المنتزه.

16 يناير/كانون الثاني 2018

إفراج
الإفراج عنها بعد تبرئتها
أُفرج عنها بعد تبرئتها.

22 سبتمبر/أيلول 2019

اعتقال
اعتقال أمام مقر نيابة أمن الدولة
اعتقلت قوات الأمن ماهينور المصري أمام مقر نيابة أمن الدولة في القاهرة. ولم يُعرض أي أمر بالقبض، وظل مكانها مجهولًا لفترة بعد الاعتقال.

23 سبتمبر/أيلول 2019

جلسة محاكمة
الأمر بحبسها احتياطيًا
أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبسها احتياطيًا خمسة عشر يومًا على ذمة القضية رقم 488 لسنة 2019 بتهمة الانضمام إلى جماعة غير مشروعة.

20 أكتوبر/تشرين الأول 2019

جلسة محاكمة
تجديد الحبس 15 يومًا
جدّدت نيابة أمن الدولة العليا حبسها الاحتياطي خمسة عشر يومًا إضافية.

3 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

جلسة محاكمة
تجديد الحبس 15 يومًا
جدّدت نيابة أمن الدولة العليا حبسها الاحتياطي خمسة عشر يومًا إضافية على ذمة التحقيق.

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

جلسة محاكمة
تجديد الحبس 15 يومًا
جدّدت نيابة أمن الدولة العليا حبسها الاحتياطي خمسة عشر يومًا أخرى على ذمة التحقيق.

11 فبراير/شباط 2020

جلسة محاكمة
تجديد الحبس 45 يومًا
جدّدت محكمة جنايات القاهرة حبسها الاحتياطي خمسة وأربعين يومًا إضافية.

5 مايو/أيار 2020

جلسة محاكمة
تجديد الحبس 45 يومًا
جدّدت محكمة جنايات القاهرة حبسها خمسة وأربعين يومًا أخرى، مع المدافعين عن حقوق الإنسان محمد الباقر وإبراهيم عز الدين ومحمد إبراهيم.

30 أغسطس/آب 2020

جلسة محاكمة
التحقيق معها في اتهام ثانٍ
بينما كانت القضية الأولى لا تزال مفتوحة، حُقّق معها في اتهام ثانٍ بالانضمام إلى جماعة غير مشروعة في القضية رقم 855 لسنة 2020.

31 أغسطس/آب 2020

جلسة محاكمة
تجديد الحبس 15 يومًا
جدّدت نيابة أمن الدولة العليا حبسها الاحتياطي خمسة عشر يومًا بعد التحقيق الثاني.

18 يوليو/تموز 2021

إفراج مشروط
إخلاء سبيل بكفالة
بعد 22 شهرًا من الحبس الاحتياطي التعسفي، أُخلي سبيل المصري مؤقتًا على ذمة التحقيقات في اتهامات بنشر «أخبار كاذبة» واتهامات متعلقة بالإرهاب.

23 أبريل/نيسان 2024

اعتقال
اعتقالها في وقفة نسائية من أجل غزة
اعتُقلت ماهينور المصري مع 16 شخصًا آخرين على الأقل في وقفة نسائية من أجل غزة أمام المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في القاهرة، ووجّهت إليهم نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 1567 لسنة 2024 تهمة الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون.

24 أبريل/نيسان 2024

إفراج مشروط
إخلاء سبيل بكفالة في اليوم التالي
أخلت نيابة أمن الدولة العليا سبيلها وسبيل المحتجزين الآخرين بكفالة على ذمة التحقيق.

أغسطس/آب 2025

تحقيق

التحقيق معها في القضية رقم 6322 لسنة 2025 وإخلاء سبيلها بكفالة

بعد استدعائها في 14 أغسطس، حققت معها نيابة أمن الدولة العليا أكثر من ست ساعات في القضية رقم 6322 لسنة 2025 بتهمة نشر أخبار كاذبة استنادًا إلى بلاغات بشأن منشوراتها، وأُخلي سبيلها بكفالة قدرها 50 ألف جنيه.

04

القصة كاملة

تحديث، 13 مايو/أيار 2026: أُخلي سبيل المصري مؤقتًا في 18 يوليو/تموز 2021 بعد 22 شهرًا من الحبس الاحتياطي التعسفي. وواصلت منذ ذلك الحين ممارسة المحاماة والدفاع عن حقوق الإنسان.

الخلفية والعمل

ماهينور المصري محامية حقوقية امتدت ممارستها إلى ما وراء قاعات المحاكم، إلى الشوارع وشبكات الأسر المنتظرة للأحكام. ونظّمت احتجاجات سلمية، ونسّقت حملات على وسائل التواصل الاجتماعي، وبنت منظومات دعم للمعتقلين السياسيين، منها جمع التبرعات للكفالات واستضافة فعاليات تضامنية. ووضعها تركيزها على استقلال القضاء وحقوق السجناء في قلب مقاومة المجتمع المدني المصري للاحتجاز الجماعي والملاحقات القضائية المسيّسة.

وبحلول 2019 كانت معروفة جيدًا لدى السلطات، إذ سُجنت ثلاث مرات بين 2014 و2018 بسبب احتجاجات سلمية. وجعلها حضورها مؤثرة ومكشوفة في آن واحد.

القبض

في 22 سبتمبر/أيلول 2019، قبضت قوات الأمن على ماهينور المصري أمام مقر نيابة الدولة في القاهرة. ولم تُعرض أي مذكرة قبض. وظل مكانها مجهولًا لفترة بعد القبض، وهو نمط شائع في القضايا التي تنطوي على إخفاء قسري قبل الإجراءات الرسمية لدى النيابة.

وعُرضت على نيابة أمن الدولة العليا في اليوم التالي، 23 سبتمبر/أيلول 2019، وأُمر بحبسها احتياطيًا خمسة عشر يومًا. وكانت التهمة الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون، وهي اتهام معتاد في قضايا الأمن الوطني يتيح الحبس الاحتياطي إلى أجل غير مسمى بموجب القانون المصري.

الحبس الاحتياطي المطوّل

جُدّد حبس ماهينور المصري مرارًا من سبتمبر/أيلول 2019 حتى منتصف 2020. ومددت النيابة العامة العليا حبسها في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2019 و3 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، في كل مرة خمسة عشر يومًا إضافية، وفي كل مرة بدعوى الحاجة إلى مزيد من التحقيق. وبحلول فبراير/شباط 2020 طالت الفترات: فقد جددت محكمة جنايات القاهرة حبسها في 11 فبراير/شباط لمدة خمسة وأربعين يومًا، ثم في 5 مايو/أيار لخمسة وأربعين يومًا أخرى.

واستمرت دوامة التجديدات دون محاكمة. وظلت خلال هذه الفترة رهن الحبس الاحتياطي إلى جانب مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان، منهم المحاميان محمد الباقر وإبراهيم عز الدين.

الاتهام الثاني والاستجواب

في 30 أغسطس/آب 2020، وبينما كانت لا تزال محتجزة في القضية الأولى، استجوبت النيابة العامة ماهينور المصري في اتهام ثانٍ بالانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون، هذه المرة في قضية فُتحت حديثًا تحمل الرقم 855 لسنة 2020. وفي اليوم التالي، 31 أغسطس، جددت النيابة حبسها احتياطيًا خمسة عشر يومًا أخرى.

وإضافة قضية ثانية بتهمة مطابقة أسلوب موثق في قضايا مصرية عديدة تخص مدافعين عن حقوق الإنسان، ويُستخدم لتمديد الاحتجاز إلى ما بعد الحدود القانونية أو للتحوّط من احتمال الإفراج في القضية الأولى.

الإفراج بكفالة

في 18 يوليو/تموز 2021، أمرت النيابة العامة بالإفراج عن ماهينور المصري بكفالة. وكانت محتجزة احتياطيًا منذ سبتمبر/أيلول 2019. ولم يكن الإفراج براءة ولا إسقاطًا للتهم. ولا تزال القضيتان المرفوعتان ضدها مفتوحتين، وتبقيها شروط الكفالة عرضة لإعادة القبض عليها ولمزيد من الملاحقة القضائية.

وفي 23 أبريل/نيسان 2024 اعتُقلت في وقفة نسائية من أجل غزة في القاهرة وأُخلي سبيلها بكفالة في اليوم التالي على ذمة القضية رقم 1567 لسنة 2024. وفي أغسطس/آب 2025 حُقق معها في القضية رقم 6322 لسنة 2025 بتهمة نشر أخبار كاذبة وأُخلي سبيلها بكفالة قدرها 50 ألف جنيه.

الاستجابة الدولية

وثّقت منظمة الخط الأمامي للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات دولية أخرى لحقوق الإنسان قضيتها طوال فترة احتجازها، مسلطة الضوء على الطابع التعسفي للقبض عليها وعلى الحبس الاحتياطي المطوّل بوصفهما انتهاكين لضمانات المحاكمة العادلة. وتُذكر قضيتها مثالًا على التوظيف المنهجي لتهم الأمن الوطني لإسكات المحامين والناشطين الذين يدافعون عن المعتقلين السياسيين في مصر.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing about the case of Mahienour El-Masry, human rights lawyer; advocate for judicial independence, prisoners' rights, and political detainees through protests, social media, and solidarity campaigns in Egypt, who has been released. I am writing to ask that the case be closed properly and that no further reprisal follows.

In brief: Mahienour El-Masry is a lawyer who organizes protests and fundraises bail for political prisoners. Arrested outside the prosecutor's office in 2019, she spent 22 months in pretrial detention on accusations of joining an illegal organization.

I respectfully urge your authorities to:
1. Drop any charges that remain on record against Mahienour El-Masry in connection with peaceful human rights work;
2. Confirm publicly that Mahienour El-Masry faces no residual travel, financial, or professional restriction arising from this case;
3. Guarantee that Mahienour El-Masry can resume that work without surveillance, summons, or further reprisal;
4. Provide effective remedy for the period of deprivation of liberty already served.

I will continue to follow this case until the record against Mahienour El-Masry is cleared and no reprisal remains.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026